Journal Of the Iraqia University (77-2) 31 October (2026)

ISSN(Print): 1813-4521 OnIine ISSN:2663-7502
Journal Of the Iraqia University
available online at
https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/view/247

القواعد الأصولية وتمثلاتها التطبيقية وأثرها في الاستبعاد النحوي

صفاء حمدان مربد كاطع

جامعة القادسية/ كلية الآداب/ قسم اللغة العربية.

Grammatical Principles: Their Empirical Manifestations and Impact on Grammatical Exclusion

Safaa Hamdan Mirbad Katta
safa.hamdan2021@gmail.com

الملخص:

يسعى هذا البحث إلى الكشف عن الأبعاد المنهجية للقواعد الأصولية ودورها المحوري في تشكيل ظاهرة "المستبعد النحوي" عند ابن عصفور الإشبيلي. ينطلق البحث من فرضية مفادها أن الاستبعاد النحوي لم يكن إجراءً عشوائياً، بل استند إلى محددات أصولية صارمة؛ حيث ركز المبحث الأول على تحليل ثنائية (الأصل والفرع) بوصفها معياراً بنيوياً للحكم على التراكيب اللغوية وقبولها أو إقصائها من دائرة القياس. أما المبحث الثاني، فقد تناول المرتكزات التعليلية، مبيناً كيف استُخدمت العلة النحوية كأداة منطقية لتسويغ استبعاد بعض الظواهر التي خرجت عن السنن القياسية المطردة. وتوصل البحث إلى أنَّ "التمثلات التطبيقية" لهذه القواعد عند ابن عصفور تعكس رغبة عميقة في صيانة النظام النحوي وحمايته من التشتت، عبر موازنة دقيقة بين النص المسموع, والقاعدة الأصولية.

الكلمات المفتاحية: أصول النحو، ابن عصفور الإشبيلي، المستبعد النحوي، الأصل والفرع، التعليل النحوي، التمثلات التطبيقية.

Abstract:

This chapter investigates the methodological dimensions of legal-linguistic principles and their pivotal role in shaping the phenomenon of "Grammatical Exclusion" in the works of Ibn 'Asfur al-Ishbili. The research posits that grammatical exclusion was not an arbitrary procedure but was grounded in rigorous foundational constraints. The first section analyzes the (Origin-Branch) dichotomy as a structural criterion for evaluating linguistic structures and determining their acceptance or exclusion from the scope of analogy (Qiyas). The second section examines the reasoning frameworks (Ta'lil), demonstrating how grammatical causes were employed as logical tools to justify the exclusion of certain linguistic phenomena that deviated from standard analogical patterns. The chapter concludes that the empirical manifestations of these principles in Ibn 'Asfur's thought reflect a profound commitment to preserving the grammatical system by maintaining a meticulous balance between transmitted texts and foundational principles.**Keywords**: Arabic Linguistic Principles, Ibn 'Asfur al-Ishbili, Grammatical Exclusion, Origin-Branch Dichotomy, Linguistic Reasoning (Ta'lil), Empirical Manifestations.

المقدمة:

الحمدُ لله ربِّ العالمين , والصلاة والسلام على أشرف الخلق أجمعين أبي القاسم محمّد وعلى آله الطيّبين الطاهرين , وصحبه الأخيار المنتجبين , وبعد.تُمثل القواعد الأصولية المرتكز المعرفي والمنهجي الذي استند إليه الفكر النحوي العربي في صياغة أحكامه، وتقنين ظواهره، ورسم الحدود الفاصلة بين ما يقع في دائرة "القياس" وما يخرج عنها. وإذا كان النحو في نشأته الأولى قد اعتمد السماع مادةً خاماً، فإن تطوره اللاحق استوجب وجود "ضوابط أصولية" حاكمة، تمنح النحوي القدرة على الغربلة والاصطفاء؛ ومن هنا تبرز أهمية دراسة "التمثلات التطبيقية" لهذه القواعد في نتاج الجهابذة من النحاة، وفي مقدمتهم ابن عصفور الإشبيلي (ت ٦٦٩هـ).إن هذا البحث يطمح إلى سبر أغوار العلاقة الجدلية بين "الأصل الأصولي" و"الواقع التطبيقي" في شرح ابن عصفور على (جمل الزجاجي)، مع التركيز بصفة خاصة على أثر هذه العلاقة في تشكيل مفهوم "المستبعد النحوي". فالاستبعاد عند ابن عصفور لم يكن مجرد إقصاء اعتباطي لبعض الشواهد أو التراكيب، بل كان إجراءً منهجياً محكوماً بآليات أصولية دقيقة.ولتحقيق الغاية المرجوة من البحث، تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين أساسيين؛ خُصص المبحث الأول لدراسة "معايير الاستبعاد النحوي في ضوء ثنائية

الأصل والفرع"، وفيه يتم تتبع كيف أسهمت تراتبية القواعد في نفي ما خالف "الأصل" المطرد. بينما أفردنا المبحث الثاني لـ "المرتكزات التعليلية وأثرها في الاستبعاد النحوي"، لتسليط الضوء على الدور المنطقي والوظيفي للعلة النحوية في تسويغ الأحكام الإقصائية، وبيان مدى اتساق ابن عصفور مع أصوله المنهجية في التعامل مع الظواهر اللغوية الخارجة عن سنن القياس. ثمّ خاتمة لخصتُ بها أبرز نتائج البحث, ثمّ قائمة بأسماء المصادر والمراجع , فإن كنتُ قد أصبتُ في بحثي هذا فمن البارئ ـ عزَّ وجلّ ـ وإن أخطأتُ فمن نفسي , والله نعم المولى , ونعمَ النصير.

المبحث الأول: معايير الاستبعاد النحوي في ضوء ثنائية (الأصل والفرع).

استخدم الخليل (ت: ١٧٥هـ) مصطلح الأصلِ، وقال: "ليس للعرب بناء في الأسماء ولا في الأفعال أكثر من خمسة أحرف فمهما وجدت زيادة على خمسة أحرف في فعل أو اسم فاعلم أنَّهُا زيادة على البناء وليس من أصل الكلمة" (الفراهيدي، د.ت، ج١، ص٤٩). فالحروف الأصلية في هذا النص هي: الأصل التي تشكل بناء الكلمة، وما يقابلها من زيادة فهي فرع. وقال: الأصل في اللغة كما ذكره هو: أسفل الشيء، وجمعه أصول (الفراهيدي، د.ت، ج٧، ص١٥٦؛ ابن منظور، ج١١، ص١٦)والرُّمَّاني (ت: ٣٨٤هـ) فقد عرَّف الأصل والفرع: "الأصل أول ما يبنى عليه ثان.... والفرع ثان يبنى على أوّلٍ" (الرماني، ص٧٣). ونلحظ أنَّ الرمَّاني اعتمد في تعريفه هذا على مبدأ الأولية، من دون أنْ ينظر إلى الزيادة، أو النقصان، فالمبتدأ عنده أصل، والخبر هو الفرع.وأمَّا ابن جني (ت: ٣٩٢هـ) فنظرته تختلف عَنْ نظرةِ الرُّمانيّ في الأصلِ؛ فالأصل عنده هو: فالحرف الأصلي في الكلمة هو الأصل، وحروف الزيادة هي: الفرع، ويقول: الأصل "عبارة عند اهل هذه الصناعة عن الحروف التي تلزم الكلمة في كل موضع من تصرفها إلا أن يحذف شيء من الأصول تخفيفًا أو لعلّةٍ عارضة فأنَّهُ لذلك في تقدير الثبات، وقد احتاط التصريفيون في سمة ذلك بأنْ قابلوا به في التمثيل من الفعل، والموازنة له فاء الفعل وعينه ولامه وقابلوا بالزائد لفظه بعينه في نفس المثال المصوغ للاعتبار، ولم يقابلوا به فاء الفعل ولا عينه ولا لامه بل لفظوا به البتَّة، من ذلك قولنا قعد مثاله فعل – فالقاف فاء الفعل والعين عينه والدال لامه – فالحروف إذا كلها أصول، فإذا قلت: يقعُد زدتَ الياء، وصار مثاله يفعُل فالياء زائدة" (ابن جني، ص٥-٦)والأصل: هو البداية، كما قال أبو هلال العسكري (ت: ٤٠٠هـ): "وحقيقة أصل الشيء عندي ما بدى منه ومن ثم يُقال: إن أصل الإنسان التراب، وأصل هذا الحائط حجر واحد؛ لأنَّهُ بُدئ في بنيأنَّهُ بالحجر والآجر" (العسكري، ص١٣٤). ويقول ابن جني في موضع آخر أيضًا: "موضع زيادة الهمزة ان تقع أولا و بعدها ثلاثة أحرف أصول نحو قولك أحمر واصفر واحلق وابلق، فالهمزة زائدة ومثاله افعل .... فإن كان ما بعدها أربعة اصول فالهمزة اصل و الكلمة بها خماسية، و ذلك نحو اصطبل – الهمزة أصل ومثال الكلمة فِعْلَلٌ ونظيرها جِرْدَحْلٌ" (ابن جني، ص٩-١٠)وينبه ابن جني في هذا النص إلى أنَّ ـ الحروف الزائدة ـ قد تكون أصليّة في أمثلة، ومواضع أخرى، نحو: (اصْطَبل) فقد حروفها أصلية، وكذلك الحال مع حرف الميم إذ: "موضع زيادة الميم ان تقع أولا وبعدها ثلاثة احرف اصول نحو مضرب ومقتل ومكرم، ومجمل حكمها في ذلك حكم الهمزة؛ وكذلك اذا كان بعدها أربعة احرف أصول كانت الميم أصلًا، وذلك نحو: (مزْرَجُوس) هي أصل ومثاله (فَعْلَلُول) على ما تقدم" (ابن جني، ص١١). يتّضح مصطلحُ الأصلِ على أنَّهُ موجود لدى النحاة الذين سبقوا ابن جني، ويكون في الظواهر الصرفية، كما عند أبو البقاء العكبري (ت: ٦١٦هـ)، إذ قال: "الأصل هاهنا يراد به الحروف الموضوعة على المعنى وضعا أوليا، والفرع لفظ يوجد فيه تلك الحروف من نوع تغيير ينظم إليه معنى زائد على الأصل، والمثال في ذلك (الضرب) مثلًا، فأنَّهُ اسم موضوع على الحركة المعلومة المسماة ضربًا، ولا يدل لفظ الضرب على أكثر من ذلك، فأمَّا (ضَرِبَ يَضْرِبُ ضَارِب مَضْروب) ففيها حروف الأصل، وهي الضاد، والراء، والباء، وزيادات لفظية لزم من مجموعها الدلالة على معنى الضرب ومعنى آخر" (العكبري، ص٦٢-٦٣)ويأتي الأصلُ بمعنى البداية (ابن فارس، ج١، ص١٠٩)، والحسب (ابن منظور، ج١١، ص١٧)، والأصيل هو الذي لا يُفنى ولا يَزول (الفراهيدي، ج٧، ص١٥٦)، أو العاقل (العسكري، ص١٣٤). ودلالة هذه المعاني الثبات، وهي: "أسفل الشيء وأساسه، والأصيل الذي لا يفنى ولا يزول، والعاقل الذي يكون رأيه راجحاً وثابتاً؛ لأنَّهُ يصدر عن رؤية، وبصيرة. وعلى ـ البداية والمنطلق ـ كما في قول أبي هلال العسكري وكما في معنى الحسب الذي يرجع إليه الإنسان في مفاخره. وعلى الاستئصال والقطع. والمعنيان ـ الثبات والبداية ـ يقتربان من معنى الأصل في الاصطلاح" (علي، ص٥)ويُعد حديث النحاة عن القلب المكاني من قضايا الأصل والفرع، وقال سيبويه: "اعلم أن كل ما كان فيه قلب لا يرد إلى الأصل؛ وذلك لأنَّهُ اسم بني على ذلك كما بني ما ذكرنا على التاء، وكما بني قائل على أن يبدل من الواو الهمزة، وليس شيئًا تبع ما قبله كـ واو موقن وياء قيل ولكن الاسم يثبت على القلب في التحقير... و مثل ذلك القسي، إنما هي في الأصل القووس" (سيبويه، ج٣، ص٤٦٥-٤٦٧). يبرز لدى ابن جني بُعدٌ آخر لمفهوم (الأصل) يتمثل في كونه (القاعدة الكلية) التي ينبغي أن تطرد عليها أحكام اللغة. ويرى أنَّ أي خروجٍ ظاهري عما رُسم من قواعد لا يعود لخللٍ في النظام اللغوي نفسه، بل لواحدٍ من أمرين: إما قصور في نظر الباحث وعجزه عن إدراك وجه الحكمة، أو لأنَّ لتلك اللغة (أصولاً وأوائل) غابت عنا بمرور الزمن؛ مما يؤكد إيمانه العميق بمنطقية اللغة وقياسيتها المطردة (ابن جني، ج٢، ص٦٨)والفرع في اللغة هو: "أعلى الشيء، وجمعه فروع" (الفراهيدي، ج٢، ص١٢٦)، والفروع يعني الصعود (الفراهيدي، ج٢، ص١٢٦). ويطلق على شريف القوم (ابن منظور، ج٨، ص٢٤٧)، وكذلك على الأول من نتاج الإبل (ابن منظور، ج٨،

ص٢٤٨). ومصطلح الأصل، والفرع عند النحاة يُطلقان على القاعدة الأصليَّةِ، والفرعيَّةِ (الكفوي، ص٨٧). يؤصل سيبويه لخصوصية (همزة الاستفهام) بوصفها الأصل الأصيل في بابها؛ مبيناً أنَّ تقديم الاسم على الفعل معها سائغٌ كما جاز في (هلَّا). ويرجع سرُّ هذا التوسع في الرتبة إلى كون الهمزة هي حرف الاستفهام الذي لا يُعدل عنه إلى سواه في أصل الوضع (سيبويه، ج١، ص٩٩)فالأصل عند سيبويه هو الهمزة التي جعلها القاعدة في الاستفهام، والفرع يكون بغير الاستفهام، ونقل الزجاجي (ت:٣٣٧هـ) عن البصريين أنَّ: "المستحق للإعراب من الكلام الأسماء، والمستحق للبناء الأفعال والحروف. هذا هو الأصل، ثم عرض لبعض الأسماء علة منعتها من الإعراب فبنيت.... فكل اسم رأيته معرباً فهو على أصله، وكل اسم رأيته غير معرب فهو خارج عن أصله، وكل فعل رأيته مبنياً فهو على أصله، وكل فعل رأيته معرباً فقد خرج عن أصله، والحروف كلها مبنية على أصولها" (الزجاجي، ص٧٧). فالأصل في الأسماء هو: الإعراب، وفي الأفعال، والحروف هو: البناء، والفرع في الأسماء هو: البناء، وفي الأفعال هو: الإعراب، وهذا خروج عن القاعدة الأصلية، ووضحها الزجاجي، وقال: "لأن الشيء قد يكون له أصل مجتمع عليه، ثم يخرج منه بعضه لعلة تدخل عليه، فلا يكون ذلك ناقضاً للباب ....." (الزجاجي، ص٥١)وأما ابن عصفور له رؤية لا تختلف عن البصريين في مسألة الأصل والفرع، من غير الخروج عن القياس، ويرى أنَّ الأصل هو: كلَّ ما كان أثر استعمالًا من حيث الخفّة، والعموم، والأسبقية بالوضع، وقلة الافتقار، والفرع: كل ما يخالف ذلك. يقرر ابن عصفور قاعدةً تعليليةً مفادها جواز (حمل الأصل على الفرع) في حالاتٍ يكون فيها الحكمُ أصيلاً في الفرع وطارئاً على الأصل. ويستدل على ذلك ببناء بعض الأسماء حَملاً على الحروف؛ فبالرغم من تقدّم الرتبة الزمانية للاسم على الحرف، إلا أنَّ البناء حكمٌ مستقرٌ في الحروف (فرع) وعارضٌ في الأسماء (أصل). وبالمثل، يُعلل ابن عصفور اعتلال المصادر حَملاً على أفعالها؛ فمع أنَّ المصدر هو الأصلُ والمنطلقُ للاشتقاق، إلا أنَّ الاعتلال يُعدُّ حكماً أصيلاً في الفعل، فاستحقَّ المصدرُ أن يتبعه فيه تحقيقاً للمناسبة بينهما (ابن عصفور، ج١، ص٩٩). حيث يرى أنَّ الأصل في الأسماء، والفرع في الافعال، والحروف.ونلحظ أنَّ هناك مصطلحات أخرى أستعملت، واقتربت في مفهومها من الأصل، ومن هذه المصطلحات هو مصطلح الحد عند سيبويه، وقال: "الحدّ أن يكون الفعل مبتدأ إذا عَمِل" (سيبويه، ج١، ص١٢٠). وسيبويه كان يقصد في حدّه أنَّ الأصلَ أنْ يكونَ الفعل مقدمًا، ومبتدأ بهِ (سيبويه، ج١، ص١٢٠) كما ذكره المحقق في تعليقه. ومصطلح أم الباب عند سيبويه أيضًا، وقال: "وإنما أجازوا تقديم الاسم في إنْ لأنَّهُا أم الجزاء ولا تزول عنه، فصار ذلك فيها كما صار في ألف الاستفهام ما لم يجز في الحروف الأخر" (سيبويه، ج١، ص١٣٤). ويستعمل المقيس عليه ويُراد به الأصل، والمقيس يُراد به الفرع، وهما من أركان القياس.أمَّا تاريخ ظهور مصطلح الأصل، والفرع لا يمكن تحديده، ولا يمكن معرفة من استعمله لأولِ مرَّة، ولا سيّما هذا المصطلح لا يمكن أنْ ينتقل من معناه اللغوي، ولا يمكن أنْ يكتسب هويته الاصطلاحية إلَّا بعد زمنٍ من التداول، وليس بالقليل (الجابري، ص١٠٩). ويمكن القول: إنَّ الأَصْلَ والفرْعَ مرتبط ارتباطًا وثيقًا بنشوء النحو، ولا سيّما "أنَّ تاريخ العلوم إلى حد ما تاريخ لمصطلحاتها" (مدكور، ص٦٥). وعلى هذا يمكننا أنْ نقول: إنَّ مصطلح الأصل والفرع يتضح أنَّهُ موجودٌ في العلوم اللغوية ـ البيان والمعاني والأصوات ـ كما عُرف في النحو العربي، إذ ظهر عند النحاة الأوائل أمثال: أبو الأسود الدؤلي، وابن أبي إسحاق الحضرمي، ونلحظ أنَّ مفهوم الأصل يختلف من نحوي إلى آخر .. وهناك روايات تُشير على أنَّ هذا المصطلح وُجِد مع واضع علم النحو الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام) (الزجاجي، ص٨٩؛ السيوطي، ص٢٠٣؛ الراجحي، ص٧)وسأعمد إلى استعراض طائفة من القضايا التي بحثها ابن عصفور في ضوء ثنائية (الأصل والفرع)، محاولاً الكشف عن معايير الاستبعاد فيها، وذلك وفق الآتي:

أ. استبعاد ابن عصفور لرأي الكوفيين في مسألة اشتقاق المصدر من الفعل.

اتفق كل من نحاة البصرة، ونحاة الكوفة على أنّ المصدر، والفعل مشتقان أحدهما من الآخر، لكنَّهم اختلفوا في الأصل والفرع، وهل الفعل هو الأصل، والمصدر مشتق منه، أو المصدر أصل، والفعل مشتق منه؟ فذهب الكوفيون إلى أنَّ الفعل هو الأصل، والمصدر مشتق منه، واستدلوا على ذلك في فرعية المصدر بجعله تابعاً للفعل في بابي (الإعلال والتصحيح)؛ فالمصدر يصحُّ تبعاً لصحة فعله، ويعتلُّ تبعاً لاعتلاله. ويتضح ذلك في نحو قولك: (قَاوَمَ قِوَاماً)؛ حيث سلمت الواو في المصدر لصحتها في الفعل، بخلاف قولك: (قَامَ قِياماً)؛ إذ أُعلَّت الواو في المصدر (قلبت ياءً) حَملاً على إعلالها في فعله. وهذا التلازم الوجودي في التغيير الصرفي يُعدُّ برهاناً جلياً على أنَّ المصدر فرعٌ مشتقٌ من الفعل ومحمولٌ عليه. وإنَّ المصدر يُذْكَر تأكيدًا للفعل، ولا شك أن رتبة المُؤَكَّدِ قبل رتبة المُؤَكِّد؛ فدلَّ على أن الفعل أصل، والمصدر فرع. والذي يؤيد ذلك أنا نجد أفعالًا ولا مصادر لها، خصوصًا على أصلكم، وهي نعم وبئس وعسى وليس وفعل التعجب حَبَّذَا، فلو لم يكن المصدر فرعًا لا أصلًا لما خلا عن هذه الأفعال؛ لاستحالة وجود الفرع من غير أصل (الأنباري، ج١، ص١٩٢؛ العكبري، ص١٤٧؛ ابن يعيش، ج١، ص٢٧٣)وذهب البصريون إلى أنَّ الأصل هو المصدر، والفعل مشتق منه أي: الفرع، وقال سيبويه "وأمَّا الفعل فأمثلة أُخِذت من لفظِ أحداثِ الأسماءِ" (سيبويه، ج١، ص١٢)، واستدلوا على ذلك، واحتجوا بقولهم: تتعدد مسالك القائلين بأصالة المصدر عن الفعل في الدرس النحوي، حيث يذهب أصحاب هذا الرأي إلى أنَّ المصدر يدلُّ على زمانٍ مطلقٍ غير محصور، بينما الفعل مقيدٌ بزمانٍ معين (ماضٍ أو حاضر أو مستقبل)، وبما أنَّ "المطلق" أصلٌ لـ "المقيد" عقلاً ونحوياً، وجب أن يكون المصدر

هو الأصل الذي اشتُقت منه الأفعال لتخصيص الأزمنة وتعيينها، ويقوم دليلهم الثاني على طبيعة الكلمة؛ فالمصدر "اسم"، والاسم يمتاز بالاستقلال والقوة كونة يقوم بنفسه، بينما الفعل يفتقر دائماً إلى الاسم (المسند إليه)، وما استغنى بنفسه أولى بالأصالة مما افتقر إلى غيره لتمام معناه، كما أنَّ المصدر يدلُّ بصيغته على حقيقة واحدة وهي (الحدث)، أما الفعل فيدلُّ بلفظه على شيئين وهما (الحدث والزمان)، وبما أنَّ "الواحد" أصلٌ لـ "الاثنين" فإنَّ ما يدل على معنىً مفرد هو أصلٌ لما يدل على معنىً مركب.ويُستدل كذلك بثبات الهمزة في نحو: (أكرمَ إكراماً) على أصالة المصدر؛ فلو كان المصدر مشتقاً من الفعل لوجب حذف همزته تبعاً لحذفها في اسمي الفاعل والمفعول نحو (مُكرِم ومُكرَم)، فلما سلمت الهمزة في المصدر دلَّ ذلك على استقلاله عن التبعية للفعل في هذا الموضع الصرفي، ويُعدُّ مصطلح (المصدر) في حد ذاته برهاناً لغوياً؛ إذ يُطلق في أصل الوضع على الموضع الذي تصدر عنه الأشياء، وتسميته بهذا الاسم تُشعر يقيناً بأنَّ الأفعال قد صدرت عنه، وهو استدلالٌ رصين يعزز الأوجه المنطقية السابقة ويقطع بأصالة المصدر وفرعية الفعل عنه (الأنباري، ج١، ص١٩٢).ونلحظ أنَّ البصريين قد وافقهم كثير من النحويين في قولهم، وآرائهم، منهم: ابن الوراق (ابن الوراق، ص٣٠٥-٣٠٦)، وأبو البركات الأنباري (الأنباري، ج١، ص١٩٢-١٩٥)، وعبد القاهر الجرجاني (الجرجاني، ج١، ص١١١)، وأبو البقاء العكبري (العكبري، ص٧٥-٨٠)، والسهيلي (السهيلي، ص٥٣-٥٤)، وابن يعيش (ابن يعيش، ج١، ص٢٧٣)، وابن الصائغ (ابن الصائغ، ج١، ص١١٥)، وصاحب حماة عماد الدين (الأيوبي، ج١، ص٣٢٥)، وأبو حيان الأندلسي (أبو حيان، ج٣، ص١٣٥٣)، وابن مالك (ابن مالك، ص٨٧؛ ابن مالك، ج٢، ص١٧٨؛ ابن مالك، ج٢، ص٦٥٣)، وابن الناظم (ابن الناظم، ص١٩١)، وابن عقيل (ابن عقيل، ج٢، ص١٧١)، والمرادي (المرادي، ج٢، ص٦٤٥)، والأشموني (الأشموني، ج١، ص٤٦٨)وذهب ابن عصفور إلى ما ذهب إليه البصريون الذين يرون أنَّ المصدر هو الأصل، والفعل مشتق منه أي: الفرع، واستبعد رأي الكوفيين بوصفه لا حجة فيه تارةً، وبالفاسد تارةً أخرى، واستدل على ذلك، وعضّد دليله، وقال: بالمقابل، ذهب الكوفيون إلى القول بفرعية المصدر واشتقاقه من الفعل، مستندين في ذلك إلى حجة "السبق العملي"؛ إذ رأوا أنَّ الفعل هو العامل والمصدر هو المعمول (المنصوب به)، ورتبة العامل تسبق المعمول دائماً، واللاحق يُشتق من السابق. غير أنَّ هذا الاستدلال مردودٌ عليه بأنَّ تقدم الفعل إنما هو تقدمٌ على "عملية النصب" ذاتها لا على "ذات المصدر"، فضلاً عن أنَّ هذا العمل لا يتحقق إلا بعد تركيب الجملة، في حين أنَّ دعوى الاشتقاق تتعلق بأصل الوضع قبل التركيب.كما استدلوا بكون المصدر "مؤكداً" للفعل في نحو قولك: (قمتُ قياماً)، والمؤكَّد يجيء فرعاً وتالياً للمؤكِد، وهو استدلالٌ نُقض بكون التأكيد عارضاً يطرأ بعد انتظام الكلام، ولا يلزم منه تقدم الفعل في أصل الاشتقاق، كما أنَّ المصادر لا تُلازم التأكيد دائماً بل يقتصر ذلك على حالات إعرابية مخصوصة. أما حجتهم المتعلقة بوجود "أفعال بلا مصادر" (كأفعال التعجب ونعم وبئس)، فقد دُحضت بأنَّ خلوَّ بعض الأفعال من المصادر لا ينفي أصالة الأخير؛ إذ من عادة العرب في لسانها استمال الفروع وترك الأصول استغناءً، ومثل ذلك كثيرٌ في كلامهم كاستعمال (يفعلُ) خبراً لـ (كاد) وإهمال اسم الفاعل (الأصل) في هذا الموضع إلا في ضرورة الشعر؛ مما يؤكد أنَّ بقاء الفرع مع غياب الأصل لا يقدح في ترتيب أصل الوضع اللغوي (ابن عصفور، ج١، ص٩٨-٩٩).

ب ـ استبعاد ابن عصفور لرأي الفرَّاء في بناء الفعل الماضي.

الفعل كما مرّ علينا آنفًا ينقسم من حيث الزمن على ثلاثة: الفعل الماضي، والمضارع، والأمر، فالفعل الماضي كما هو معلوم متفق على بنائه بين النحاة، والفعل المضارع في حال عدم اتصاله بنون التوكيد، أو نون الإناث، وفعل الأمر مبني على الأغلب، والراجح، ولكنْ السؤال هنا لِمَ بُني الفعل الماضي؟ وهذا يتوجب علينا معرفته، والفعل الماضي كما ذكره النحاة حصلت له مشابهة بالاسم؛ لوقوعهِ موقعه، ويكون الفعل خبرًا، نحو: (زيد قام، فيقع موقع قائم)، ويكون صفة، نحو: (مرَرْتُ بِرَجُلٍ قامَ، فيقع موقع قائم)، ويقع موقع المضارع أيضًا في الشرط، نحو: (إنْ ضَرَبْتَ ضربْتُ)، فهو بمنزلة إنْ تضرب أضرب، فبني على الفتح؛ لتكون له ميزة عن فعل الأمر، لذلك خالفه في موقعه، وكذلك لم يُعرب كالمضارع؛ لنقصهِ عن رتبتهِ (ابن الوراق، ص١٤٧-١٤٨؛ ابن يعيش، ج١، ص٢٠٨؛ ابن الصائغ، ج١، ص١٣٣؛ الشنقيطي، ص٢٥)، وأصلُ البناءِ أنْ يكونَ على السّكون، لكنّه جاء على غير ذلك لأسبابٍ (المرادي، ج١، ص٣٠٨؛ الأشموني، ج١، ص٤٧-٤٨) وقد نجد اختلاف النحاة في السبب الرئيس لبناء الفعل الماضي على الفتح، فغالبية النحاة ذهبوا إلى أنَّهُ بُنِيَ على الفتحِ؛ للتخفيف، وإنَّ الجر لمَّا مُنع من الفعل؛ لأنَّ الجرّ من خواص الاسماء (وهو كسر عارض، فالكسر اللازم أولى أن يمنع) فلهذا لم يجز أن يُبنى الماضي على الكسر، ولم يجز بناؤه على الضم؛ لأنَّ من العرب يقول: في (قاموا قام) يجتزئ (بالضمة عن الواو)، ومنه قول الشاعر:

فلو أنّ الأطبّا كانُ حولي وكانَ مع الأطبّاء الشّفاة (ابن الوراق، ص١٤٩؛ ابن يعيش، ج٤، ص٢٠٨).

فلو بُني الفعل (كان) على الضم؛ لالتبس بالجمع عند بعض اللغاتِ التي تجتزئُ (بالضم عن الواو)، حيثُ إنَّ الأصل "كانوا" وبسبب الخوف من الإلباس، لمْ يُبْنى على الضم، وهذا ما قال به ابن الوراق (ابن الوراق، ص١٤٨-١٤٩)، وأبو البركات الأنباري (الأنباري، ص٢٢٦-٢٢٧)، والجرجاني (الجرجاني، ج١، ص١٣٦-١٣٧)، وابن أبي الربيع (ابن أبي الربيع، ج١، ص٢٢٠-٢٢١)، وابن الصائغ (ابن الصائغ، ج١، ص١٣٣)،

وأبو البقاء العكبري (العكبري، ج٢، ص١٥-١٦)، وابن يعيش (ابن يعيش، ج٤، ص٢٠٨-٢٠٩)، وصاحب حماة عماد الدين (الأيوبي، ج٢، ص٦). وذهب الفرّاء إلى أنَّ السبب الذي جعل الفعل الماضي مبنيًا على الفتح هو: حملًا على التثنية. ونلحظ ابن عصفور أنَّهُ استبعد رأي الفراء الذي ذهب إليه، ووصفه بالفساد؛ لأنَّ التثنية فرع عن المفرد، وعضّد رأيه بشرح وافي، واستدل بأدلته، وقال: إنَّ الأصل في بناء الفعل الماضي هو السكون، إلا أنَّه عُدل عنه إلى الحركة لعلةٍ نحوية، وقد اختيرت الفتحة تحديداً طلباً للتخفيف؛ ولأنَّ الحركات الأخرى متعذرة في هذا الموضع؛ فالكسر ممتنع لكونه نظيراً للخفض الذي لا يدخل الأفعال، والضم ممتنعٌ لأنَّه مخصصٌ لحالات الجمع في لغة من يقول (الزيدون قامُوا). وفي هذا السياق، رفض ابن عصفور بشدة ما ذهب إليه الفراء من أنَّ تحريك المفرد بالفتح جاء حَملاً على حركة التثنية، ووصف هذا الرأي بالفساد؛ نظراً لمخالفته الأصول المطردة التي تقضي بأنَّ المفرد هو الأصل والتثنية فرعٌ عنه، والقاعدة النحوية تمنع حَمْل الأصل على الفرع في مثل هذا الموضع، مما يؤكد تمسك ابن عصفور بالمنطق القياسي في تعليل الظواهر الإعرابية (ابن عصفور، ج٢، ص٣٣٣-٣٣٤). ويرى الباحث سببِ بناءِ الفعل الماضي على الفتح، هو: أنَّ الفتحة تكون أخف الحركات، ولم يُبنَ على الضم؛ لئلا يلتبس، ويثقل، ولم يُبنَ على الكسر؛ لأنَّ الكسر هو نظير الخفض والخفض ممتنع في الأفعال (ابن الوراق، ص١٤٨-١٤٩).

جـ ـ استبعاد ابن عصفور لرأي من قال برفع المبتدأ على غير تعرّيهِ من العوامل اللفظية.

أشار سيبويه إلى رافع المبتدأ بقوله:

ورفعوا مبتدأ بالابتدا كذاك رفع خبر بالمبتدا (ابن مالك، ج١، ص٢٠٠).

ما ذكر هو أحد المذاهب السبعة (المرادي، ج١، ص٤٧٣)... ومذهب سيبويه (المرادي، ج١، ص٤٧٣). وقد ذكر ابن يعيش الرافع للمبتدأ في المفصل، وقال: "وكان أبو إسحق يجعل العاملَ في المبتدأ ما في نفس المتكلّم؛ يعني من الإخبار عنه قال: لأنّ الاسم لمّا كان لا بدّ له من حديثٍ يُحدَّث به عنه، صار هذا المعنى هو الرافعَ للمبتدأ والصحيح أن الابتداء اهتمامُك بالاسم، وجعلُك إياه أوّلاً لثانٍ كان خبرًا عنه" (ابن يعيش، ج١، ص٢٢٣). ونقل السيوطي أقوال النحاة، وذكرها، وقال: "وَذهب الْكُوفِيُّونَ إِلَى أَنَّهُمَا ترافعا فالمبتدأ رفع الْخَبَر وَالْخَبَر رفع الْمُبْتَدأ لِأَن كل مِنْهُمَا طَالب الآخر ومحتاج لَهُ وَبِه صَار عُمْدَة وَضعف بِأَنَّهُ يلْزم عَلَيْهِ أَن تكون رُتْبَة كل مِنْهُمَا التَّقْدِيم لِأَن أصل كل عَامل أَن يتَقَدَّم على معموله وَأجِيب بِمَنْع ذَلِك بِدَلِيل أدوات الشَّرْط فَأَنَّهُا عَامله فِي أفعالها الْجَزْم وأفعالها عاملة فِيهَا النصب {أَيًّا مَا تدعوا} (سورة الإسراء، آية ١١٠)" (السيوطي، ج١، ص٣٦٤)ونلحظ أنَّ السيوطي يميل لهذا المذهب، ويحتج به في رافع المبتدأ، وقال: "وَهَذَا الْمَذْهَب اخْتَارَهُ ابْن جني وَأَبُو حَيَّان وَهُوَ الْمُخْتَار عِنْدِي" (السيوطي، ج١، ص٣٦٤). وأمَّا الأخفش، والرّمّاني، وابن السّراج يرون "أنّ المبتدأ والخبر كليهما مرفوعان بالابتداء" (ابن مالك، ج٢، ص٨٥٤). وذكر عبده الراجحي (ت:١٤٣١هـ) أنَّ الرأي الشائع في مسألة الرافع للمبتدأ في الكتب النحوية هو: "العامل في المبتدأ هو الابتداء، والعامل في الخبر هو الابتداء، أو المبتدأ أو هما معًا" (الراجحي، ص٨٦). والرافع للمبتدأ فيه أربعة مذاهب قد عرضها ابن عصفور، وذكر خلاف النحاة في هذه المسألة دون أنْ يذكر أصحاب المذاهب، واستبعد ثلاثة مذاهب، ووافق واحدًا منها فقط، وهو الصحيح عنده (ابن عصفور، ج١، ص٣٥٦).

ومن هذه المذاهب هي:

مذهب من ذهب إلى أنَّ علة الرفع في المبتدأ تعود إلى (التهمُّم والاعتناء) بالاسم، وهو القول الذي يجعل تصدّر الاسم لفظاً أو تقديراً ناشئاً عن قصد المتكلم لتمييزه (ابن عصفور، ج١، ص٣٥٥). ونلحظ أنَّ ابن عصفور استبعد هذا المذهب، ولم يستحسنه، ووصفه بالبطلان؛ لأنَّ (التهمُّمَ) يُمثِّلُ جانباً معنوياً، والمعاني -في تقديره النحويّ- لا نهوضَ لها بالعملِ في المواضعِ الإعرابيّةِ. وقد ذهبَ فريقٌ آخَرُ إلى تعليلِ (الرفعِ) فيهِ بحُجَّةِ مُشابهتِه للفاعلِ؛ لكونِ كلٍّ منهما يُمثِّلُ ركناً (مُخبراً عنه)، فكما أنَّ الفاعلَ يفتقرُ افتقاراً أصيلاً إلى خَبَرِه -وهو الفِعلُ- ولا يستقيمُ الكلامُ بدونِهِ، كذلك هو حالُ هذا المرفوعِ في عدمِ استغنائِهِ عن الخبرِ (ابن عصفور، ج١، ص٣٥٥). وقد استبعده أيضًا، ولم يرتضيه، ووصفه بالباطل أيضًا، وعلّة بطلانه لديه هي: أنَّ (الشَّبهَ) يُعدُّ مَعنىً من المعاني، والمعاني -كما تقرَّرَ سلفاً- لا تقوى على إحداثِ العملِ النحويّ. وعلاوةً على ذلك، فإنَّ المبتدأ والخبرَ يُمثِّلانِ (الأصلَ)، بينما الفعلُ والفاعلُ هما (الفرعُ)؛ وذلك لِتطابقِ اللفظِ مع المعنى في رُكني الجملةِ الاسميةِ، إذ يتقدَّمُ المبتدأُ (المُخبرُ عنه) على الخبرِ في الرتبةِ والمعنى معاً. وهذا بخلافِ الجملةِ الفعليةِ التي يتقدَّمُ فيها الفعلُ (الخبرُ) على فاعلهِ (المُخبرِ عنه)، ممَّا يُحدِثُ مفارقةً بين اللفظِ والمعنى. وبناءً على ذلك؛ فإنَّ القولَ برفعِ المبتدأِ لمشابهتِهِ للفاعلِ يقتضي حَمْلَ (الأصلِ على الفرعِ)، وهو مَسلكٌ نادرٌ وقليلُ الورودِ في القياسِ العربيّ (ابن عصفور، ج١، ص٣٥٥). وذهب آخرون أنَّهُ مُرتفعٌ بالخبر، وهذا مذهبُ الكوفيينَ (الأنباري، ج١، ص٣٨)، وهو أيضًا فاسدٌ (ابن عصفور، ج١، ص٣٥٦)، ونلحظ أيضًا أنَّ ابن عصفور استبعد هذا المذهب، ولم يستحسنه، ووصفه بالفساد، ودليله على ذلك؛ الخبر قد يرفع الفاعل نحو: زيدٌ قائم أبوه، على أن يجعل الأب فاعلاً لقائم، ولو جعلناه مع ذلك عامِلاً في المبتدأ لأدّى ذلك إلى إعمال عامل واحد من معمولين رفعاً من غير أن يكون أحدهما تابعاً للآخر وذلك لا نظير له في كلامهم. فإذا أمكن حمله على ما له نظير كان أولى. وذهب قومٌ آخرون أنَّ ارتفع؛

لكونِهِ متجرّد من العواملِ اللفظيَّةِ (ابن عصفور، ج١، ص٣٥٦). وهو أنْ يُرفع بالابتداء، وهذا هو مذهب سيبويه، والمبرد (سيبويه، ج١، ص٢٧٨؛ المبرد، ج٤، ص١٢٦). وهذا المذهبُ هو الذي أرتضيهِ وأذهبُ إلى صِحَّتِهِ؛ إذ إنَّ (التجرُّدَ) لا يكونُ موجباً للرفعِ إلا بشرطِ اقترانِ الاسمِ المُعرَّى بنوعٍ من التركيبِ. ويُستدَلُّ على ذلك بما نقلهُ سيبويهِ من استعمالِ العربِ للرفعِ في أسماءِ العددِ عند قولِهم: (واحدٌ، واثنانِ، وثلاثةٌ، وأربعةٌ)؛ وذلك في حالِ سياقِ العدِّ المقترنِ بالعطفِ، دونَ قصدِ الإخبارِ بها أو عنها. أمَّا في حالِ تجرُّدِها من العطفِ (أي انقطاعِ التركيبِ)، فإنَّها تلزمُ السكونَ –وهو ما يُسمَّى بالوقفِ– فيُقالُ: واحد، اثنان، ثلاثة، أربعة (ابن عصفور، ج١، ص٣٥٦). وبناءً على هذا القياسِ، ارتفعَ المبتدأُ لعلَّةِ التعرِّي بشرطِ تركيبِهِ مع الخبرِ (الإخبارِ عنه)؛ ممَّا يُؤكِّدُ استقرارَ القاعدةِ بأنَّ التجرُّدَ يُعدُّ عاملاً رافعاً إذا ما اتصلَ بالتركيبِ (ابن عصفور، ج١، ص٣٥٦).

المبحث الثاني: التعليل

تُمثِّلُ (العلَّةُ النحويَّةُ) ركيزةً أساسيَّةً من أركانِ القياسِ؛ إذ تُعرَّفُ بأنَّها الوصفُ الجامعُ لِمظنَّةِ الحكمةِ الكامنةِ وراءَ تقريرِ الحُكمِ النحويّ. وبصياغةٍ أكثرَ جلاءً وتفصيلاً: هي تلكَ المقاصدُ أو الأسبابُ التي يفترضُ النحويُّونَ أنَّ العربيَّ قد استبطنَها ولاحظَها عند اختيارِهِ لنمطٍ مخصوصٍ من الصياغةِ، أو وجهٍ معيَّنٍ من وجوهِ التعبيرِ والتركيبِ (الزجاجي، ١٩٥٩، ص٩٠). بمعنى أن النحويين في حكمهم، وقراراتهم لمْ يحكموا على البعض من الأسماء بالبناء؛ إلا لوجود علة البناء فيها وهي المشابهة بينها وبين الحروف، وكذلك الأمر في الحكم على الفعل المضارع بالإعراب، ولم يحكموا؛ إلا لوجود علة الإعراب فيه، وهي المشابهة بين المضارع، وبين الاسم.ويُعد التعليل أصلاً من أصول التفكير النحوي، وهناك من يخلط بين العلة القياسية، والتعليل، والفرق واضح بينهما؛ فالعلة القياسية "تتبني على أساسها القواعد والأحكام، وتأتي قبل هذه القواعد، وذلك على خلاف التعليل الذي يأتي بعد التقعيد لا قبله لتسويغ تلك القواعد" (أبو المكارم، ٢٠٠٧، ص٣٥٥). وقد كان البحث في التعليل ملازمًا للحكم النحوي، ومرافقًا له (علي، ١٩٨٠، ص٥١)وقد اعتد النحويون بالعلل، ودليل ذلك "أنَّهُم اتخذوها قيودًا حديدية، أخضعوا لها الكلام العربي الأصيل، كما أخضعوا لها كلام المحدثين، فإذا رأوا الأول لا يسايرها قالوا عنه: شاذًا، أو قليلًا، أو مؤوّلًا، أو ما إلى ذلك من أسماء تفيد ضعفه، وبطلان القياس عليه، وإذا رأوا كلامنا لا يوافقها حكموا عليه بالخطأ والفساد؛ وإنْ كان موافقًا للكلام العربي الأصيل؛ فالعلل عندهم غايات يخضع لها النص القديم، وكأنَّهُا الأصل وهي الفرع .... فالنصوص عندهم خاضعة للعلل، وليست العلل خاضعة للنصوص" (حسن، ١٩٧١، ص٦١)وأما نشأة العلل، وتطورها، فقد نشأت كما نشأ القياس، وجاءت العلة تبعًا له، وعندما جاءت العلة النحوية في بادئ الأمر على ألسنة العرب، مستلهمة من إحساسهم، وسلامة أذواقهم اللغوية، ونقل ابن جني في الخصائص، عن الأصمعي عن أبي عمرو بن العلاء قال سمعت رجلاً من اليمن يقول: فلان لغوب جاءته كتابي، فاحتقرها، فقال له: أتقول: جاءته كتابي؟ قال نعم أليق بصحيفة (ابن جني، د.ت، ج١، ص٢٤٩). وبدأت العلة من خلال عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي (ت: ١١٧هـ)، والذي قُرن اسمه بالنحو والعلة، وعرف بأنَّهُ "أول من بعج النحو ومد القياس والعلل" (ابن سلام، ١٩٧٤، ص١٤). ثمَّ أعقبهُ الخليلُ بنُ أحمدَ الفراهيديُّ (ت: ١٧٠هـ)، وهو الذي انتهتْ إليهِ الغايةُ في إرساءِ دعائمِ القياسِ وتقويمِ مسائلهِ؛ إذِ استنبطَ دقائقَ النحوِ، وعَمَدَ إلى استخراجِ عِلَلِهِ وتوجيهِ أحكامِهِ توجيهاً منطقياً ومنهجيًا (الأنباري، ١٩٨٥، ص٤٥)وفيما يتعلق بما ذكره الزجاجي عن الخليل إذ قال: "ذكر بعض شيوخنا أن الخليل بن أحمد . رحمه الله – سُئل عن العلل التي يعتل بها فقيل له: عن العرب أخذتها أم اخترعتها من نفسك؟ فقال: إن العرب نطقت على سجيتها وطباعها، وعرفت مواضع كلامها، وقام في عقولها علله، وإن لم ينقل ذلك عنها، واعتللت أنا بما عندي أنَّهُ علة لما عللته منه... فمثلي في ذلك مثل رجل حكيم دخل دارًا محكمةَ البناء عجيبة النظم والأقسام... فكلما وقف هذا الرجل في الدار على شيء منها قال: إنَّما فعل هذا هكذا العلة كذا وكذا" (الزجاجي، ١٩٥٩، ص٦٦)وفيما يخصُّ المقاربةَ التعليليةَ عند ابنِ عصفورٍ؛ فقد نَهَجَ مَسلكاً ثنائياً في استنباطِ العِلَلِ، مُقتفياً في ذلك أثرَ (ابنِ السرَّاجِ) (ت: ٣١٦هـ) الذي قسَّمَ التعليلَ إلى نَمطينِ رئيسينِ: أحدهُما يُفضي مباشرةً إلى صِحَّةِ النطقِ بكلامِ العربِ –كقاعدتِنا في رفعِ كلِّ فاعلٍ–، والآخَرُ يُعرفُ بـ(عِلَّةِ العِلَّةِ)؛ وهو الذي يتوخَّى البحثَ في الأصولِ البعيدةِ للأحكامِ، كالتساؤلِ عن الموجِبِ الجوهريِّ لرفعِ الفاعلِ دونَ غيرِهِ، أو نَصْبِ المفعولِ بهِ (ابن السراج، ١٩٨٥، ج١، ص٣٥)، وهما العلل الأول، والعلل الثواني. وكان ابن عصفور يكثر من استعماله للعلل الأول؛ لأنَّهُا توضح الظواهر اللغوية وتفسرها. وأما العلل الثواني والثوالث؛ فهي لمعرفة حكمة العرب في كلامهم، وقد علل بها ابن عصفور، ولكن كان قليلاً في استعمالها، ونلحظ أنَّهُ يستعملها في رده، واستبعاده لمن يخالفه.ومن أمثلة ذلك في باب معرفة علامات الإعراب، يقول: وفيما يتعلَّقُ ببابِ (التثنيةِ والجمعِ)؛ فقد انقسمتْ آراءُ النحويّينَ في تكييفِ إعرابِهما إلى ثلاثةِ مذاهبَ رئيسةٍ: ذهبَ الفريقُ الأوَّلُ إلى القولِ بإعرابِهما بالحروفِ نيابةً عنِ الحركاتِ. في حينِ يرى أصحابُ المذهبِ الثاني أنَّ الإعرابَ فيهما إنَّما يقعُ بِحركاتٍ مُقدَّرةٍ على تلكَ الحروفِ. أمَّا الاتجاهُ الثالثُ فقد صَرَفَ القولَ إلى أنَّ العِلَّةِ الإعرابيَّةِ تكمُنُ في التغييرِ والانقلابِ اللذينِ يطرآنِ على الكلمةِ في حالتَيِ النصبِ والجرِّ (ابن عصفور، ١٩٨٠، ج١، ص١٢٣). في هذا السياقِ، يَعمدُ ابنُ عصفورٍ إلى استبعادِ وإبطالِ المذهبِ القائلِ بإعرابِ (التثنيةِ والجمعِ) بالحركاتِ المُقدَّرةِ، مُستخدِماً عباراتٍ صريحةً كـ(الفسادِ)؛ ويستندُ إلى دليلٍ قياسيٍّ مُفادُهُ: أنَّ القولَ بالحركاتِ المُقدَّرةِ يقتضي تحريكَ الياءِ بالفتحةِ في جَمْعِ المذكَّرِ السالمِ المنصوبِ، ممَّا يُؤدِّي إلى نُطقٍ شاذٍّ

نحو: (رأيتُ الزيديَنَ) (ابن عصفور، ١٩٨٠، ج١، ص١٢٣)وقد دعا ابن مضاء (ت: ٥٩٢هـ) إلى إقصاء وابعاد (العلل الثواني والثوالث) لعدمِ جدواها العلميَّةِ؛ وقال: "مما يجب أنْ يسقط من النحو" (ابن مضاء، ١٩٨٢، ص٣٥). واعتبر الدكتور شوقي ضيف أنَّ إلغاء ابن مضاء للعلل يكون متوافق مع المذهب الظاهري الداعي إلى إلغائها في الشرع (ضيف، ١٩٨٢، ص٣٦). ويرى الدكتور شوقي أن ابن مضاء "لم يتشبث بإلغاء العلل جملة فإن فيها قدراً لا يمكن أن تلغيه وهو العلم الأول" (ضيف، ١٩٨٢، ص٣٦). وقد وَسَمَ الدكتورُ محمدُ عيد النَّمطَ الأوَّلَ من التعليلِ بـ(التعليلِ الوصفيّ)؛ لكونِهِ يتناغمُ مع طبيعةِ اللغةِ بوصفِها (ظاهرةً اجتماعيَّةً)، بينما يرى أنَّ (العِلَلَ الثواني والثوالثَ) تنفصلُ تماماً عنِ الواقعِ المَحْضِ (عيد، ١٩٧٣، ص١٧٢)كما إنَّ من علل ابن عصفور . العلل الثواني . تعليله لجر الأسماء التي لا تنصرف بالفتحة (ابن عصفور، ١٩٨٠، ج١، ص١٢٦). وكذلك في حديثه عن باب الحروف التي تنصب الاسم وترفع الخبر، يستبعد رأي من يقول بنصب الاسم والخبر، أو جرهما معًا، ويَمضي باستبعاد (النصبِ)، أو (الجرّ) فيهما معاً؛ مُستنداً إلى قاعدةٍ مَفادُها: عدمُ وجودِ عاملٍ ينفردُ بأثرِ النصبِ أو الجرّ دونَ أنْ يكونَ لهُ حظٌّ من العملِ في الرفعِ. ويأتي تعليله: بأنَّه لَمَّا استوجبَ السياقُ رفعَ أحدِ الركنينِ تشبيهاً بـ(العمدةِ)، ونصبَ الآخرِ تشبيهاً بـ(الفضلةِ)؛ كان الخبرُ أَوْلى بِمقامِ (العمدةِ)؛ لكونِ هذه الحروفِ إنَّما وُضِعَت لتوكيدِ مضمونِ الخبرِ، فاستحقَّ الخبرُ الرفعَ لِشبهِهِ بالعُمَدِ، بينما لَحِقَ النصبُ بالاسمِ لِشبهِهِ بالفضلاتِ (ابن عصفور، ١٩٨٠، ج١، ص٤٢٤)وسار السهيلي (ت: ٥٨١هـ) على آثار المتقدمين في التعليل، وقد ابتكر عللاً جديدة، مما أدى إلى لفت نظر معاصره ابن مضاء، الذي قال عنه: "أنَّهُ كان يولع بها ويخترعها ويعتقد ذلك كمالاً في الصنعة" (ابن مضاء، ١٩٨٢، ص١٣٣). أمَّا ما يتعلَّقُ بـ(العِلَلِ الأُوَلِ) عند ابنِ عصفورٍ، فالمُلاحظُ كثافةُ حضورِها؛ ومن شواهدِ ذلكَ تعريفُهُ لـ(المفعولِ بهِ) بوصفِهِ: كلَّ فَضلةٍ حَلَّتْ بَعدَ تمامِ أركانِ الجملةِ. وقد عَلَّلَ كونه (فَضلةً) بِمَنطقٍ وظيفيٍّ؛ مَفادُهُ: أنَّ الفضلةَ تُمثِّلُ عُنصراً يمكنُ الاستغناءُ عنهُ في أصلِ التركيبِ (ابن عصفور، ١٩٨٠، ج١، ص١٦٢). وهو يستبعد من يرى تقديم الفاعل على فعله، ويعلل ذلك أنَّهُ ومن معه من الجمهور البصري لا يجيزون ذلك الا في ضرورة الشعر (ابن عصفور، ١٩٨٠، ج١، ص١٦١). وفي السياق ذاته نجد أنَّ علي أبو المكارم يذكر هذا التعليل، مَسلكاً لا يتجاوزُ حدودَ (تفسيرِ الواقعِ اللغويّ) (أبو المكارم، ٢٠٠٧، ص١٧١)وكان ابن خروف (ت: ٦٠٩هـ)، يأخذ بالعلل الأول، وكان يرفض العلل الثواني والثوالث (السيد، ١٩٨٠، ص٢٨٩). ونجده في كتابه تنقيح الألباب يعقب بعد طول المناقشة: "قلت: وهذه جعجعة ولا طحن... وما ذكره لا معنى له" (ابن خروف، ٢٠٠٥، ص١٢٥). وكذلك تعليل ابن عصفور في عدم اختصاص حروف العطف، واستبعاد رأي من يقول باختصاصها؛ لكونها تدخل على الأسماء والأفعال، وما لا يختصُّ بنوعٍ معيَّنٍ من الكلمِ لا يقوى على العملِ فيهِ (ابن عصفور، ١٩٨٠، ج١، ص٢٦١). ونلحظ اهتمام المالقي (ت: ٧٠٢هـ) بالعلة بأنواعها، ونجده يرفض التكلف، وفي حديثه عن (لن) يقول: أنَّهُا حرف بسيط، وهو مذهب سيبويه (سيبويه، ١٩٨٨، ج١، ص٤٠٧). ويرى الفرَّاءُ أنَّهُا مركبة من (لا النافية)، ويرد ابن عصفور والمالقي هذا المذهب معللاً: "من حيث إبدال الثقيل من الخفيف... فإذا أبدلت النون من الألف خرج من خفة إلى ثقل" (المالقي، ١٩٨٥، ص٣٥٥)وفي مَعرضِ تعليلِهِ لـ(خَفْضِ تمييزِ كم الخبريَّةِ)، يَعمدُ ابنُ عصفورٍ إلى تفنيدِ مذهبِ (الفرَّاءِ)؛ الذي يرى أنَّ (كَمْ) مكوَّنةٌ من تركيبِ (كافِ التشبيهِ) مع (ما الاستفهاميَّةِ) (ابن عصفور، ١٩٨٠، ج٢، ص٤٦). ويُقدم تعليلاً يربطها بالواقع اللغوي؛ إذ يرى أنَّ العربَ دأبتْ في لسانِها على التكثيرِ بلفظَي (المائةِ والألفِ)، ويستأنسُ بقولِ امرئِ القيسِ: "هو المُنزِلُ الآلافَ من جَوِّ ناعِطٍ" (المجذوب، ٢٠٠٥، ج١، ص٤٧٣). وبناءً على هذا الشاهدِ، يَرى ابنُ عصفورٍ أنَّهُ لَمَّا كان التكثيرُ يقعُ بالمائةِ والألفِ، وكان تمييزُهما مخفوضاً؛ جرى حَمْلُ (كم الخبريَّةِ) عليهما لاتحادهما في مَعنى التكثيرِ (ابن عصفور، ١٩٨٠، ج٢، ص٤٧)وقد أشار الدينوري (ت: ٢٧٦هـ) إلى أنَّ المدارَ المشهورَ للعلل يستقرُّ عند أربعة وعشرين نوعاً، غيرَ أنَّ الدكتورَ جلال شمس الدين يَرى في هذا الحصرِ نوعاً من (التساهلِ المنهجيّ)؛ نظراً لطبيعةِ هذه التعليلاتِ المتفاوتةِ (شمس الدين، ١٩٩٨، ص١٣٤). وهذه العلل في كتاب ابن عصفور على أنواع:

علة سماع: وهو ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته (الشنقيطي، ١٩٩٤، ج١، ص٤١٤). ومنها استبعاده لقول من يزعم أنَّهُ لا يجوز القطع في النعت إلا بشرط تكرار الصفة، إذ يستدلُّ بشواهدِ السماعِ كقولِهم: (الحمدُ للهِ أهلَ الحمدِ) (ابن عصفور، ١٩٨٠، ج١، ص٢٠٧). ومن ذلك إبطال القول بتركيب (لعل)؛ لأن العلة السماعية تقتضي سماعها بدون لام في قول الشاعر: "ولا تُهِينَ الفقيرَ عَلّكَ أنْ" (الشنقيطي، ١٩٩٤، ج٢، ص٧٦). وكذلك في مسألة الترخيم، يستبعد رأي الكوفيين في حذف كل الزوائد؛ "لأن العرب لا تحذف إلا حرفًا واحدًا" (ابن عصفور، ١٩٨٠، ج٢، ص١٢٢). ويذهب جلال شمس الدين إلى تجريدِ (السماعِ) من صِفَةِ العِلَّةِ واعتبارِهِ (دليلاً) مَحْضاً (شمس الدين، ١٩٩٨، ص٥٥)علة استغناء: واستعملها ابن جني في باب "الاستغناء بالشيء عن الشيء"، كاستخدام (ليلة) عن (ليلاة) (ابن جني، د.ت، ج١، ص٢٦٧). واستعملها ابن عصفور في استبعاد رأي الكوفيين في دخول (ربّ) على ضمير النكرة، إذ يلتزم البصريون إفراد الضمير وتذكيره اكتفاءً بدلالة التمييز (ابن عصفور، ١٩٨٠، ج١، ص٥٠٤). وفي باب التوكيد، استبعد تثنية ألفاظ التوكيد؛ لأن العرب استغنت بلفظي (كلا وكلتا) عن تلك التثنيات (ابن عصفور، ١٩٨٠، ج١، ص٢٦٥). ويُشير سيبويه إلى هذه الظاهرة حيث يتم إحلال لفظٍ مكان آخر حتى يُهجر اللفظ الأصلي (سيبويه، ١٩٨٨، ج١، ص٢٥).

علة التخفيف: فالعرب تميل إلى اختيار الأخف بشرط عدم الإخلال (ابن مالك، ١٩٩٠، ص٢٣٢). ويقول ابن عصفور: "السبب في الإدغام أن النطق بالمثلين ثقيل" (ابن عصفور، ١٩٨٧، ج٢، ص٦٣١). ومن ذلك علة بناء التأريخ على الليالي دون الأيام لخفة لفظ الأعداد الدالة على المؤنث (ابن عصفور، ١٩٨٠، ج٢، ص٧٨)علة التغليب: وعرفها ابن هشام باقتران أمرين يُغلَّب فيه حكم أحدهما على الآخر (ابن هشام، د.ت، ج٢، ص٧٦٠). وعرفها الزركشي بترجيح أحد المغلوبين (الزركشي، ١٩٥٧، ج٣، ص٣٠٢). واستعملها ابن عصفور لاستبعاد رأي الفراء في تركيب (إلّا)، واصفاً إياه بالفساد (ابن عصفور، ١٩٨٠، ج٢، ص٢٥٤)علة التنزيل: واستبعد بها مذهب فريق من النحاة القائل بمنع صلة الموصول بجملتي القسم أو الشرط لخلو إحداهما من الضمير؛ إذ يُقرر المصنف جواز ذلك لأن الجملتين تُعاملان معاملة الجملة الواحدة للتلازم الوظيفي بينهما (ابن عصفور، ١٩٨٠، ج١، ص١٨٢).

الخاتمة:

بعد إتمام البحث, نبين أبرز النتائج التي توصَّلتُ إليها:

١. منهجية التأصيل أثبتت الدراسة أنَّ (الأصل) عند ابن عصفور يمثل المعيار الأول في قبول الأحكام أو استبعادها؛ إذ استبعد جملة من آراء النحاة (كالكوفيين والفراء) بناءً على مخالفتهم للأصول المستقرة، مؤكداً أنَّ رَدَّ الفرع إلى الأصل واجبٌ صناعي، وأنَّ أيَّ فرعٍ يخرج عن سنن أصله بلا علةٍ موجبةٍ فهو (مستبعد) ومردود.

٢. كشف البحث عن دقة ابن عصفور في التعامل مع (الفروع) النحوية؛ حيث لم يجز إلحاق الفرع بالأصل إلا بوجود (علة جامعة) تربط بينهما. وقد استبعد العديد من الأقيسة الفرعية التي رآها متكلفة أو خارجة عن سماع العرب، مما جعل منهجه يتسم بالتحفظ العلمي الذي يصون القواعد من التشتت.

٣. تبيّن أنَّ (التعليل) عند ابن عصفور لم يقتصر على كونه تفسيراً للظاهرة، بل كان أداةً نقدية فاعلة لاستبعاد الأقوال المخالفة. فقد وظف (العلل الأول) لتقرير الواقع اللغوي، واستثمر (العلل الثواني والثوالث) كبراهين عقلية لإثبات فساد المذاهب التي استبعدها، سيما في المسائل الخلافية الكبرى.

٤. رصدت الدراسة اعتماد ابن عصفور على حزمة من العلل المتنوعة في عملية الاستبعاد، منها: (علة السماع) كدليل قطعي، و(علة الاستغناء) كمرجح لغوي، و(علة التخفيف والتغليب) كمبررات صوتية وصرفية، مما أعطى استبعاداته صبغةً تكاملية تجمع بين النقل والعقل.

٤. خَلص البحث إلى أنَّ ظاهرة (الاستبعاد) عند ابن عصفور هي مظهر من مظاهر النضج النقدي في المدرسة النحوية الأندلسية، حيث استطاع من خلال ثنائية (الأصل والفرع) ومنطق (التعليل) أن يغربل الموروث النحوي السابق عليه، ويقدم رؤيةً ترجيحيةً تلتزم بقوة الدليل لا بشهرة القول.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: المصادر القديمة

- ابن جني، أبو الفتح عثمان (ت: ٣٩٢هـ), الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، دار الهدى للطباعة والنشر، بيروت، (د.ت).
- المنصف في شرح كتاب التصريف للمازني، تحقيق, إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، ١٩٥٤م.
- ابن خروف، علي بن محمد (ت: ٦٠٩هـ), تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب، تحقيق: عبد الله جاسم الفتلي، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٥م.
- ابن سلام الجمحي، محمد (ت: ٢٣١هـ), طبقات فحول الشعراء، تحقيق: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، القاهرة، ١٩٧٤م.
- ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل (ت: ٣١٦هـ), الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٩٨٥م.
- ابن عصفور الإشبيلي، علي بن مؤمن (ت: ٦٦٩هـ), شرح جمل الزجاجي، تحقيق: صاحب أبو جناح، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، ١٩٨٠م.
- الممتع في التصريف، تحقيق: فخر الدين قباوة، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط٤، ١٩٨٧م.
- ابن مضاء القرطبي، أحمد بن عبد الرحمن (ت: ٥٩٢هـ), الرد على النحاة، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ط٢، ١٩٨٢م.
- الأنباري، أبو البركات (ت: ٥٧٧هـ), نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تحقيق: إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الأردن، ط٣، ١٩٨٥م.
- الزجاجي، أبو القاسم (ت: ٣٣٧هـ), الإيضاح في علل النحو، تحقيق: مازن المبارك، دار الفكر، بيروت، ١٩٥٩م.
- الزركشي، بدر الدين (ت: ٧٩٤هـ), البرهان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، ١٩٥٧م.
- سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان (ت: ١٨٠هـ), الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٩٨٨م.

- المالقي، أحمد بن عبد النور (ت: ٧٠٢هـ), رصف المباني في شرح حروف المعاني، تحقيق: أحمد محمد الخراط، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٩٨٥م.

ثانياً: المراجع الحديثة

- أبو المكارم علي, أصول التفكير النحوي، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، ٢٠٠٧م.
- عباس حسن, رأي في بعض الأصول اللغوية والنحوية، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧١م.
- جلال شمس الدين، التعليل اللغوي عند الكوفيين، دار الثقافة العربية، القاهرة، ١٩٩٨م.
- شوقي ضيف, تجديد النحو، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٢م.
- محمد عيد, أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وعلم اللغة الحديث، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٧٣م.
- المجذوب، عبد الله الطيب, المرشد إلى فهم أشعار العرب وصناعتها، دار الفكر، بيروت، ط٢، ٢٠٠٥م.

List of Sources and References

First: Primary Sources (Classical(

Al-Anbari, Abu al-Barakat (d. 577 AH). Nuzhat al-Alibba' fi Tabaqat al-Udaba'. Edited by Ibrahim al-Samarrai. 3rd ed. Al-Manar Library, Jordan, 1985.

Al-Maliki, Ahmad bin Abd al-Nur (d. 702 AH). Rasf al-Mabani fi Sharh Huruf al-Ma'ani. Edited by Ahmad Muhammad al-Kharrat. Arabic Language Academy Press, Damascus, 1985.

Al-Sarraj, Abu Bakr (d. 316 AH). Al-Usul fi al-Nahw. Edited by Abd al-Husayn al-Fatli. 2nd ed. Al-Risala Foundation, Beirut, 1985.

Al-Zajjaji, Abu al-Qasim (d. 337 AH). Al-Idah fi 'Ilal al-Nahw. Edited by Mazen al-Mubarak. Dar al-Fikr, Beirut, 1959.

Al-Zarkashi, Badr al-Din (d. 794 AH). Al-Burhan fi 'Ulum al-Qur'an. Edited by Muhammad Abu al-Fadl Ibrahim. Dar Ihya' al-Kutub al-Arabiyya, Cairo, 1957.

Ibn 'Asfur al-Ishbili, Ali bin Mu'min (d. 669 AH.(

Sharh Jumal al-Zajjaji. Edited by Sahib Abu Janah. Dar al-Kutub for Printing and Publishing, Mosul, 1980.

Al-Mumti' fi al-Tasrif. Edited by Fakhr al-Din Qabawa. 4th ed. Dar al-Afaq al-Jadida, Beirut, 1987.

Ibn Jinni, Abu al-Fath Uthman (d. 392 AH.(

Al-Khasa'is. Edited by Muhammad Ali al-Najjar. Dar al-Huda for Printing and Publishing, Beirut, (n.d.(.

Al-Munsif: Sharh Kitab al-Tasrif li-al-Mazini. Edited by Ibrahim Mustafa and Abdullah Amin. Mustafa al-Babi al-Halabi Press, Cairo, 1954.

Ibn Kharuf, Ali bin Muhammad (d. 609 AH). Tanqih al-Albab fi Sharh Ghawamid al-Kitab. Edited by Abdullah Jassim al-Fatli. Dar al-Kutub al-Ilmiyya, Beirut, 2005.

Ibn Mada' al-Qurtubi, Ahmad bin Abd al-Rahman (d. 592 AH). Al-Radd 'ala al-Nuhat. Edited by Shawqi Dayf. 2nd ed. Dar al-Ma'arif, Cairo, 1982.

Ibn Sallam al-Jumahi, Muhammad (d. 231 AH). Tabaqat Fuhul al-Shu'ara'. Edited by Mahmoud Muhammad Shaker. Al-Madani Press, Cairo, 1974.

Sibawayh, Abu Bishr (d. 180 AH). Al-Kitab. Edited by Abd al-Salam Haroun. 3rd ed. Al-Khanji Library, Cairo, 1988.

Second: Secondary Sources (Modern)(

Abu al-Makarim, Ali. Usul al-Tafkir al-Nahwi. Dar Ghareeb for Printing and Publishing, Cairo, 2007.

Dayf, Shawqi. Tajdid al-Nahw. Dar al-Ma'arif, Cairo, 1982.

Eid, Muhammad. Usul al-Nahw al-Arabi fi Nazar al-Nuhat wa Ra'y Ibn Mada' wa 'Ilm al-Lugha al-Hadith. 'Alam al-Kutub, Cairo, 1973.

Hassan, Abbas. Ra'y fi Ba'd al-Usul al-Lughawiyya wa al-Nahwiyya. Dar al-Ma'arif, Cairo, 1971.

Al-Majdhub, Abdullah al-Tayyib. Al-Murshid ila Fahm Ash'ar al-Arab wa Sina'atiha. 2nd ed. Dar al-Fikr, Beirut, 2005.

Shams al-Din, Jalal. Al-Ta'lil al-Lughawi 'ind al-Kufiyyin. Dar al-Thaqafa al-Arabiyya, Cairo, 1998.